Journal of the University of Babylon for Humanities مَجلّةُ جَامعةِ بَابِلَ للعُلومِ الإنسَانيّةِ
Vol.34/ No.5/ 2026 المجلد 34 / العدد5/2026

دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة التحكيم التجاري

نهى خالد عيسى
كلية القانون/ جامعة بابل
law.nuha.k@uobabylon.edu.iq

تاريخ استلام البحث: 2/ 4/ 2026 **تاريخ قبول النشر: 25/ 4/2026** **تاريخ نشر البحث: 26/ 5/ 2026**

المستخلص

أدى التقدم التكنولوجي إلى نشوء العقود الإلكترونية، خاصة في مجال التجارة الدولية، مما ولّد زيادة في النزاعات المرتبطة بها. وفي هذا السياق أصبح من الضروري تبني آليات جديدة وفعالة لحل هذه النزاعات. فقد أثبت النظام القضائي التقليدي محدوديته في التعامل مع المعاملات الإلكترونية بسبب بطء إجراءات التقاضي، مما يتعارض مع سرعة هذه المعاملات، ولهذا أصبح من الضروري وجود نظام متطور يتلاءم مع هذه التحديات. لذلك ظهرت مراكز التحكيم الرقمي التي تعنى بحل النزاعات بين الأطراف المتعاقدة باستخدام التقنيات الحديثة بما يتناسب مع احتياجاتهم. وتأتي هنا خصوصية تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال التحكيم التجاري الدولي، الأمر الذي يجعله أكثر ملاءمة لتسوية المنازعات، نظراً لأهميته في دعم إجراءات التحكيم ومعالجة البيانات الإلكترونية وتحليل البيانات الرقمية المتعلقة بموضوع النزاع، وبهذا يسهل الوصول إلى قرار التحكيم في مدة زمنية قصيرة.

الكلمات الدالة: التحكيم التجاري، الذكاء الاصطناعي، البيانات، العقود الإلكترونية

The role of AI Technologies in Enhancing the Efficiency of Commercial Arbitration

Nuha Khaled Issa
College of Law / University of Babylon

Abstract

Technological advancements have led to the emergence of electronic contracts, particularly in international trade, resulting in a rise in related disputes. In this context, adopting new and effective mechanisms for resolving these disputes has become essential. The traditional judicial system has proven limited in handling electronic transactions due to the slow pace of litigation, which clashes with the speed of these transactions. Therefore, a sophisticated system that can meet these challenges is necessary. This has led to the emergence of digital arbitration centers, which focus on resolving disputes between contracting parties using modern technologies tailored to their specific needs. The application of artificial intelligence (AI) technologies in international commercial arbitration is particularly relevant here, making it more suitable for dispute resolution. AI plays a crucial role in supporting and facilitating arbitration procedures, processing electronic data, and analyzing digital data related to the dispute. This, in turn, facilitates reaching an arbitration decision within a shorter timeframe.

Keywords: Commercial arbitration, artificial intelligence, data, electronic contracts

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

1- المقدمة

تشكل التكنولوجيا الحديثة بشتى صورها في عصرنا الحالي ثورة عالمية تضاهي الثورة الصناعية؛ فقد أتاحت للمتعاملين فيها إمكانات متعددة دون حاجة إلى التنقل أو التواجد المادي، فأصبح تبادل المعلومات أمراً غاية في السهولة وبأقل وقت وجهد ممكن. فلا شك في أن التطور الهائل الذي شهده ويشهده العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات، والتحول الرقمي، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، التي أثرت على سلوك المجتمعات في شتى نواحي الحياة، لها الأثر على مجتمع التجارة الدولية. فظهور ما يعرف بالشبكة العنكبوتية وما ارتبط بها من تطبيقات الذكاء الاصطناعي، حوّل العالم إلى قرية صغيرة تجري فيها كافة التعاملات بجهد يسير من دون الحاجة إلى التنقل والانتظار.

أصبحت التجارة الإلكترونية، في التحول الرقمي المتسارع، جزءاً من النشاط الاقتصادي العالمي. مع تزايد النزاعات في هذا الفضاء، برز التحكيم الإلكتروني (E-arbitration) وسيلة فعّالة لحل النزاعات بسرعة وكفاءة. في الوقت ذاته، يوفر الذكاء الاصطناعي (AI) إمكانيات كبيرة لتعزيز هذه العملية التحكيمية: تحليل الوثائق، التنبؤ بالنتائج، تسريع الإجراءات، وغيرها. لكن إدماج الذكاء الاصطناعي في التحكيم يطرح أيضاً قضايا قانونية وتشريعية وأخلاقية، مثل الشفافية، الشرعية، والموثوقية القانونية.

لذا فإن تقنيات الذكاء الاصطناعي لها دور في عمليات التحكيم التجاري من حيث: تحسين جودة البحث القانوني باستخدام تقنيات معالجة اللغة الطبيعية (NLP) لتقديم نتائج بحث أكثر دقة وسرعة. وتحليل الأدلة والوثائق بأدوات تحليل النصوص واكتشاف التناقضات في الشهادات والمستندات. وإعداد مسودات الأحكام عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تساعد في صياغة الأحكام بشكل منهجي ومتسق. والترجمة الفورية أثناء الجلسات لتسهيل التواصل بين الأطراف التي تتحدث لغات مختلفة. والتسجيل والتحليل الصوتي للجلسات التحكيمية لاستخدامها كمرجع لاحقًا.

وهذا يعني أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون أداة قوية لتعزيز الكفاءة والعدالة في التحكيم، فيجب استخدامه بحذر، لضمان عدم الإضرار بنزاهة العملية التحكيمية أو المساس بحقوق الأطراف، ليسهم في تحقيق توازن بين الإفادة من التكنولوجيا والحفاظ على مبادئ التحكيم العادل والشفاف.

شهد العالم في العقدين الأخيرين تطوراً متسارعًا في مجال التكنولوجيا الرقمية، فانتشرت التجارة الإلكترونية على نطاق واسع حتى أصبحت جزءًا لا يتجزأ من النشاط الاقتصادي الدولي. ومع ازدياد التعاملات الإلكترونية، برزت الحاجة إلى إيجاد آليات فعّالة لحل النزاعات الناشئة عنها، خاصة وأن القضاء التقليدي غالبًا ما يكون بطيئًا، مكلفًا، وغير مناسب لطبيعة المعاملات الرقمية التي تتطلب سرعة في الحسم.

ومن هذا المنطلق أصبح التحكيم التجاري الإلكتروني واحدًا من أهم الآليات المستخدمة في فضّ المنازعات التجارية عبر الإنترنت، لما يوفره من مرونة وسرعة وتخفيف للعبء على المحاكم. وفي الوقت نفسه برز الذكاء الاصطناعي أحد أهم التطورات التقنية التي يمكن أن تُحدث ثورة حقيقية في مختلف المجالات، ومنها المجال القانوني والتحكيمي.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

ومع التقاء هذين المجالين –التحكيم الإلكتروني والذكاء الاصطناعي– أصبح من الضروري دراسة الدور الذي يمكن يقوم به الذكاء الاصطناعي في تسريع إجراءات التحكيم الإلكتروني وتطويره، في تحليل المستندات، أو تقديم التوصيات، أو حتى القيام بدور المحكّم الافتراضي في بعض المنازعات البسيطة.

حيث يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل آلاف الصفحات من المستندات، وتصنيفها، وتحديد النقاط الجوهرية التي تخص النزاع. فرز القضايا وتحديد نوع النزاع تستخدم الأنظمة الذكية تقنيات التعرّف على الأنماط لتحليل مذكرات الأطراف وتصنيف النزاع. الترجمة القانونية الدقيقة يدعم الذكاء الاصطناعي الترجمة المتخصصة، وهو أمر ضروري في المنازعات الدولية، اختيار المحكّمين يمكن للنظام تقديم قائمة بأفضل المحكّمين بناءً على الخبرة السابقة وسابقة التعامل مع نزاعات مشابهة.

لذا كان البحث على مبحثين، المبحث الاول: مفهوم الذكاء الاصطناعي:

المطلب الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي، والمطلب الثاني: أهمية استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم التجاري

المبحث الثاني: آلية استخدام الذكاء الاصطناعي في عملية التحكيم؛ المطلب الاول: الذكاء الاصطناعي مساعد افتراضي للمحكم، والمطلب الثاني: المخاطر والتحديات التي تواجه استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم

2- المبحث الاول: مفهوم الذكاء الاصطناعي

2-1 المطلب الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي

لا يوجد تعريف واحد وجامع ومانع لمصطلح الذكاء الاصطناعي؛ لشموليته لموضوعات وتقنيات مختلفة كالتعليم الآلي والحوسبة المعرفية ومعالجة اللغة الطبيعية، فهو يشمل زيادة على أنظمة الكومبيوتر التي تقدم إجابات بسيطة على الاسئلة أو تقوم بتنبؤات حول قرارات محتمله، يشمل كذلك أنظمة التعلم الذاتي المعقدة التي تجمع البيانات وتحللها وتصل إلى قرارات بلا تدخل بشري.

يعرف الذكاء الاصطناعي بأنه: "قدرة الانظمة البرمجية أو الأجهزة الميكانيكية على محاكاة سلوكيات بشرية متعددة، مثل استخدام اللغة والحركة، إلى جانب قدرة التطبيق على المعرفة المكتسبة لأداء مجموعة متنوعة من المهام بأقل تدخل بشري ممكن" [1:ص254].

وعرف بأنه: "محاكاة عمليات الذكاء البشري عن طريق الآلات وخاصة أجهزة الكومبيوتر، وتشمل هذه العمليات تعلم اكتساب المعلومات وقواعد استخدامها للوصول إلى استنتاجات تقريبية أو نهائية وتصحيح تلقائي، وهذه الأنظمة قادرة على معالجة كميات كبيرة من البيانات في وقت قياسي خالية من الخطأ، فضلاً عن تحديد الأنماط والاتجاهات وإجراء التنبؤات تلقائياً وبصورة سريعة ودقيقة" [2:ص317].

كذلك عرف الذكاء الاصطناعي بأنه: "عملية يتم فيها دمج كمية كبيرة من البيانات مع أنظمة المعالجة، مما يسمح للبرنامج بالتعلم تلقائياً من الانماط الموجودة من البيانات والذي يجعله ذكياً، وتعد القدرة على تطوير أنماط التفكير الخاصة به نقطة انطلاق في فهم أهمية الذكاء الاصطناعي" [3:p.35].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وهناك من عرفه بأنه: "مجموعة من البرامج الإلكترونية التي تصمم على الأجهزة، بحيث تحاكي الذكاء البشري لأداء مهام وذلك استناداً إلى المعلومات التي تجمعها"[4:ص4].

أما الفقه الغربي فلم يبتعد كثيراً عن الفقه العربي، أيضاً لم يتفقوا على تعريف جامع، فهناك من عرف الذكاء الاصطناعي بأنه "حقل علم الحاسوب المهتم بتصميم نظم حاسوب ذكية، نظم حاسوب تعرض خصائص الذكاء في السلوك الإنسان"[5:ص95].

وهناك من عرفه بأنه "العلم الذي يمكّن الآلات من تنفيذ الاشياء التي تتطلب ذكاءً إذا تم تنفيذها من قبل الإنسان"[6:p.74] .

وهناك من يرى أنه:"دراسة لجعل أجهزة الحاسوب أن تؤدي أشياء يقوم بها الإنسان بطريقة أفضل" [7: 117].

لذا فالذكاء الاصطناعي فرع علمي يهدف إلى تزويد الآلات بالقدرات الذكية، ويشمل مجالات متنوعة مثل الروبوتات ومعالجة اللغة الطبيعية.

وتعد هذه الانظمة ذكية بفضل قدرتها على تمثيل المعرفة باستخدام الرموز، وهي ميزة أساسية في برامج الذكاء الاصطناعي التي تعتمد عليها الشركات، خاصة عندما تتعامل مع رموز غير رقمية. وهذا يختلف عن المعايير التقليدية لمعظم أنظمة الحاسوب التي تركز على معالجة البيانات الرقمية والكمية.

وان اسلوب الذكاء الاصطناعي يفضل الحلول المعقولة بدلاً من الحلول المثالية الدقيقة، وهذا الذي يختلف فيه عن الاساليب التقليدية. سيما وان الذكاء الاصطناعي له القدرة على معالجة بيانات غير كاملة، أي إيجاد الحلول حتى في غياب بعض المعلومات المهمة في الوقت المناسب، ويمكن ان يؤدي نقص المعلومات إلى استنتاجات قد تكون أقل دقة أو فعالية.

لذا فالذكاء الاصطناعي هو مجموعة من الانظمة الحاسوبية والخوارزميات التي تعمل على أجهزة مختلفة، مصممة لتحليل قدر هائل من البيانات والتعلم منها واتخاذ قرارات أو تنفيذ إجراءات بشكل مستقل بهدف تحقيق مهام محددة.

2-2 المطلب الثاني: أهمية استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم التجاري الإلكتروني

التحكيم التجاري الإلكتروني هو آلية قانونية لفض المنازعات التجارية تتم باستخدام وسائل الاتصال الحديثة (البريد الإلكتروني، المنصات الرقمية، المؤتمرات المرئية)، دون الحاجة إلى حضور الأطراف أو المحكّمين في مكان واحد.

ويتفق هذا التعريف مع مبادئ التحكيم التقليدي إلا أنه يضيف إليه عنصراً جديداً وهو الوسائل التقنية.

ويتميز التحكيم الإلكتروني، بالاعتماد الكامل على التكنولوجيا مثل إرسال المذكرات إلكترونياً، عقد الجلسات عبر الفيديو، تقديم الأدلة الرقمية. والمرونة وسهولة الوصول، حيث يمكن للأطراف المشاركة من أي مكان في العالم دون تقيدات جغرافية. فضلاً عن انخفاض التكاليف حيث يتم التخلص من تكاليف السفر والتنقل وحجز القاعات وغير ذلك. والسرعة في حسم المنازعات نظراً لكونه يعتمد على أتمتة الإجراءات.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

مع التقدم في الذكاء الاصطناعي(AI) ، يمكن دمج الذكاء الاصطناعي في عملية التحكيم لتسريع الإجراءات، وتحليل الوثائق، والتنبؤ بالقرارات، بل وربما أداء دور المحكم الآلي في بعض الحالات.

أما استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم يتميز بالخصائص الآتية:

أولاً: السرعة والكفاءة في حسم النزاع : يمكن للذكاء الاصطناعي معالجة البيانات وتحليل النزاعات بسرعة تفوق البشر، مما يقلل من الوقت اللازم لفض النزاعات، فالذكاء الاصطناعي يمكنه معالجة عدد كبير من النزاعات بسرعة، خاصة النزاعات البسيطة أو الروتينية، مثلاً في منازعات عقود التجارة الإلكترونية، مع تقدم تقنيات الاتصال عبر الانترنت أصبح بإمكان الاطراف المشاركة في التحكيم التواصل بفعالية دون الحاجة للسفر، كما يمكن استخدام الوثائق والتوقيعات الإلكترونية لتسهيل جمع الادلة وتقديمها، مما يسرع العملية ويزيد دقتها. فالذكاء الاصطناعي قادر على تحليل بنود العقد واستخلاص نقاط النزاع في دقائق بدلاً من شهور[8:ص106]. فبالنظر لما توفره شبكة المعلومات الدولية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي من إمكانية الفصل السريع في النزاع محل التحكيم، فإن المحكم ومع ما يتحقق له من تسهيلات بشأن أوراق القضية وتحليل البيانات الخاصة بأقوال الشهود والمستندات المقدمة وما تحتويه من معلومات، يمكنه الفصل في النزاع ب مدة زمنية قصيرة، وهو ما يمكن أن يصل بالخصوم إلى الاقتناع بقرار التحكيم دون أن يضطروا إلى الطعن فيه، بالنسبة للخصم الذي لم يصدر الحكم لصالحه[9 :ص550].

ثانياً: خفض التكاليف: إن الذكاء الاصطناعي في التحكيم التجاري باعتباره طريقا وديا لفض المنازعات بعيداً عن تعقيدات القضاء الوطني، يمكن أن يقلل زمن الاجراءات والمصروفات القضائية، حيث تصبح الإجراءات أقل تكلفة وسرعة في إنجازها، وبحكم ما يوفره الذكاء الاصطناعي من أتمتة واستخدام خوارزميات ذكية قد يقلل الحاجة إلى محكمين طبيعيين في القضايا أو النزاعات البسيطة، مما يقلل التكاليف التشغيلية، نتيجة تحليل البيانات وإزالة العقبات التي يمكن أن تواجه المحكم، نتيجة تقليل الإجراءات[10:p.119].

ثالثاً: تحسين اتخاذ القرار: يمكن للذكاء الاصطناعي الوصول إلى قواعد بيانات ضخمة من السوابق، وتحليلها لاستخراج أنماط قانونية واتجاهات، وبالتالي تقديم توصيات أو قرارات أكثر اتساقًا بفضل استخدام قواعد بيانات ضخمة للسوابق، يمكن للذكاء الاصطناعي تقديم قرارات أكثر اتساقًا .

رابعاً: العدالة والحيادية: بعض النقاشات تشير إلى أن AI يمكن أن يقلل من التحيز البشري في بعض الحالات إذا تم تصميمه بشكل جيد. حيث إن جمع وتحليلها بوسيط محايد يمكن أن يقترب بدرجة أو بأخرى إلى تحقيق الحيادية والموضوعية في إجراءات التحكيم، وإن الذكاء الاصطناعي هو أكثر حيادية وموضوعية، خاصة إذا ما تم استبعاد العناصر في اختيار المعلومات والبيانات، التي قد تنتهي إلى نتيجة عكسية، أو ما يسمى بالتحيز الخوارزمي. وهو ما يعني انتقاء العناصر التي من شأنها أن تضع أمام المحكم المعلومات والبيانات والقرارات الأولى بالتحليل، التي تمكنه من الوصول إلى حكم رشيد. وهذا يعني ان استخدام المصادر الموثوقة والبيانات المحفوظة من أنظمة متعددة بما يحول دون حدوث التحيز الخوارزمي، وتحقيق الشفافية والحيادة، وفهم المناهج الخاصة بمعالجة البيانات، ومبدأ التحكم من قبل المستخدم[11].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

خامساً: إمكانية الوصول: تحسين الوصول إلى الأطراف الذين لديهم نزاعات تجارية إلكترونية صغيرة (نزاعات مستهلكين مثلاً) عبر منصات ODR مدعومة بالذكاء الاصطناعي. فبالإمكان الاعتماد على المنصات الإلكترونية في عملية إجراءات التحكيم كاستجواب الشهود أو الاطلاع على أراء الخبراء الذين ليس بإمكانهم حضور جلسة الاستماع الخاصة الادلة شخصياً. وقد تم الاعتماد على هذه الآلية عندما أصاب العالم الشلل بانتشار وباء كوفيد (كورونا) عام 2019 [12].

سادساً: التنبؤ بنتائج النزاعات: بعض أنظمة الذكاء الاصطناعي قادرة على توقع احتمالات فوز طرف ما بناءً على بيانات تاريخية ونماذج تحليلية.

سابعاً: أتمتة العمليات: يمكن للذكاء الاصطناعي تنظيم الوثائق بحيث يمكنه فرز وترتيب الوثائق القانونية، وتنظيمها، وتحويلها إلى الصيغ المناسبة.

ثامناً: الترجمة والتواصل: في النزاعات الدولية، يمكن للذكاء الاصطناعي المساعدة في ترجمة المستندات أو المراسلات القانونية، مما يسهل عملية التحكيم بين أطراف من لغات مختلفة. كذلك تساعد خوارزميات الذكاء على تبسيط وتسهيل ترجمة المستندات المقدمة من أطراف المنازعة، إذا كانت المستندات المقدمة على غير لغة هيئة التحكيم فقد تستغرق وقتاً طويلاً إذا ما كانت كثيرة، فضلاً عن كثرة المنازعات المنظورة أمام هيئات التحكيم، فلا بد من ترجمة المستندات والأدلة المقدمة، كذلك يحتاج الأطراف إلى مترجمين إذا كانوا من غير لغة المحكم، فإن الأمر المتقدم يكون يسيراً إذا ما كان التحكيم عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي، لأنه يترجم تلك المستندات ب مدة قصيرة جداً مما يساعد على تقليل الوقت والجهد والمصروفات المالية[9 –13:p.4].

تاسعاً: السرية والخصوصية: التحكيم الإلكتروني المصحوب بتقنيات الذكاء الاصطناعي AI يمكن أن يوفر مستوى أعلى من الخصوصية مقارنة ببعض الإجراءات القضائية العامة. حيث يتم التعامل مع كم هائل من البيانات الحساسة، سواء كانت بيانات شخصية لأطراف النزاع أو معلومات خاصة بالقضايا. وهذا يتطلب بيئة توفير بيئة تكنولوجية آمنة لحماية هذه البيانات من أي اختراق أو سوء استخدام. فمن أجل الحفاظ على سرية عملية التحكيم يتم الطلب من الموظفين المختصين عن تشغيل تكنولوجيا الذكاءالاصطناعي التوقيع على اتفاقية السرية وعدم الكشف عن أي معلومة خاصة بالعملية التحكيمية [14:p.2280].

عاشراً: إمكانية التوسع: يمكن للذكاء الاصطناعي بفضل قدرته على المعالجة الآلية، التعامل مع عدد كبير من القضايا الصغيرة (micro–disputes) في التجارة الإلكترونية في وقت واحد، وهو ما قد يكون غير عملي بالتحكيم التقليدي.

نخلص مما تقدم أن الذكاء الاصطناعي يؤدي دوراً مهماً في التحكيم، بحيث يمكن وصفه بأنه أحد معاوني التحكيم، فهو يسهم في جمع وتحليل البيانات، سواء تلك المتعلقة بالمحكمين أو بموضوع النزاع، وكذلك صياغة قرار التحكيم. لذا فأن دور الذكاء الاصطناعي يتسم في دعم هيئة التحكيم بكونه دوراً مسانداً، أي بمثابة أداة مساعدة للمحكم.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

3- المبحث الثاني: آلية استخدام الذكاء الاصطناعي في عملية التحكيم

يتم استخدام الذكاء الاصطناعي في بعض النزاعات البسيطة ليصدر قراراً تحكيمياً دون تدخل بشري، خاصة المعاملات الصغيرة للمستهلكين. مثال: منصات التجارة الإلكترونية الكبرى التي تحل آلاف الشكاوى يومياً.

حيث يتميز التحكيم الافتراضي بسرعة كبيرة في إصدار القرارات وإمكانية معالجة عدد ضخم من النزاعات واصدار القرارات وعدم تأثرها بالعوامل البشرية، فضلاً عن انخفاض التكلفة إلى الحد الأدنى.

3-1 المطلب الاول: الذكاء الاصطناعي مساعد افتراضي للمحكم

يعد التحكيم التجاري طريقة مفضلة على نطاق واسع لحل النزاعات التجارية بسبب مزاياه الرئيسية في الحياد والمرونة والقرارات التي يمكن تنفيذها عالميا. حيث يسمح بوجود منتدى محايد، غالبا خارج أراضي الأطراف المتنازعة، ويمنح كل طرف حرية تعيين محكمين ذوي خبرة في المجالات القانونية ذات الصلة. وإن الطبيعة الملزمة لأحكام التحكيم، التي تعزز باتفاقيات دولية مثل اتفاقية نيويورك واتفاقية ICSID، تضمن الاعتراف العالمي بها وتنفيذها، مما يجعل التحكيم أكثر كفاءة من التقاضي، حيث قد لا يتم تأييد أحكام المحكمة على نطاق واسع. بالإضافة إلى ذلك، يوفر التحكيم السرية ويعتبر أسرع وأكثر فعالية من حيث التكلفة من الإجراءات القضائية التقليدية[15:ص395 وما بعدها].

وقد شهد التحكيم الإلكتروني تحولاً عميقاً مع توسع العصر الرقمي واستخدام الذكاء الاصطناعي، حيث أصبح استخدامه لا يقتصر في جوانب من حياتنا اليومية فحسب، بل أيضا في المجال القانوني، بما في ذلك التحكيم الدولي، بدمج الذكاء الاصطناعي في مراحل مختلفة من عملية التحكيم.

يبدو واضحا أن الذكاء الاصطناعي له تأثير قوي على التحكيم الدولي وعملية التحكيم، لذلك من المهم معالجة دور وتأثير الذكاء الاصطناعي في التحكيم الدولي ببيان فوائده وتحدياته لتحديد ما إذا كان هناك تأثير كبير من استخدام هذه الأدوات في مجال التحكيم.

حيث ان كل من اتفاقية نيويورك لعام 1958 بشأن الاعتراف وتنفيذ أحكام التحكيم الاجنبية والقانون النموذجي للتحكيم التجاري الدولي الصادر عن الانسيترال لعام 1985 وتعديلاته، هما المرجع الدولي الابرز في تنظيم التحكيم التجاري الدولي. وقد تبنت هاتان الوثيقتان منهجاً مرناً قائماً على المبادئ العامة دون فرض قيود شكلية على طبيعة المحكم أو الوسائل الإجرائية، حيث لم تشترط أن يكون المحكم شخصاً طبيعياً، ولم تقيد سير الاجراءات بالإطار المادي التقليدي.

ويعد هذا الصمت التشريعي تأويلاً ضمنياً يفهم منه أن المشرع الدولي لم يمنع إمكانية إدماج الوسائل التقنية الحديثة، وفي مقدمتها تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن المنظومة التحكيمية، مادامت هذه الوسائل لا تخل بالضمانات الجوهرية للعملية التحكيمية، وعلى رأسها العدالة الإجرائية، وحياد المحكم، وحق الدفاع، وقابلية تنفيذ الحكم التحكيمي.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وبناءً على ذلك يميل الاتجاه الفقهي المعاصر إلى اعتبار السكوت بمثابة إجازة قانونية غير مباشرة لاعتماد المحكم الاصطناعي (Artificial Arbitrator)، متى ما استوفت المنظومة التقنية المستخدمة شروط النزاهة والاستقلال والشفافية في إدارة إجراءات التحكيم[16:ص135–171].

وكذلك الحال نجد أن المشرع الاماراتي في مرسوم القانون الاتحادي رقم(6) لسنة 2018 بشأن التحكيم أشار في المادة(28) منه بالإجازة لأطراف التحكيم الاتفاق على الاجراءات التي يتبعها المحكم، بما في ذلك تبادل المذكرات وتقديم الادلة بوسائل إلكترونية، كما نصت المادة(33) منه على إمكانية عقد الجلسات عبر وسائل التواصل الحديثة، مما يعد هذا تأسيساً تشريعياً واضحاً لإدماج الوسائل التقنية في المنظومة التحكيمية دون الاب بجوهر العملية القانونية ومقتضياتها.

وهذا يعني أن النصوص القانونية لم تعالج مفهوم المحكم الاصطناعي بشكل واضح، إلا إنه يفهم من ذلك بأنه لا يوجد مانع قانوني من استخدامه طالما تم الالتزام بالضوابط الجوهرية لمبادئ العدالة الاجرائية وفي مقدمتها الحياد والمساواة بين الخصوم وحق الدفاع.

ويتفق ذلك مع ما جاء القانون الاتحادي الاماراتي رقم(46) لسنة 2021 بشأن المعاملات الإلكترونية وخدمات الثقة، الذي أقر بشرعية استخدام الوسائل الرقمية الحديثة في التعاملات المدنية والتجارية، الأمر الذي يعزز مشروعية إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن إطار التحكيم المؤسسي والخاص على حد سواء.

إن دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في آلية حل النزاعات هو تغير بشكل جذري طريقة إدارة النزاعات وحلها، لما تمتلكه تقنيات الذكاء الاصطناعي من القدرة على إحداث ثورة في التحكيم الدولي في عدة مجالات رئيسية. من المراحل الأولى لاختيار المحكمين – حيث يمكن الذكاء الاصطناعي تحليل كميات هائلة من البيانات لتحديد أنسب المحكمين بناء على خبرتهم وأحكامهم السابقة وحتى التحيزات المحتملة – إلى صياغة القرار[17: ص1].

يلعب الذكاء الاصطناعي دورا محورياً متزايداً يمكن له تحليل البيانات والبحث بمعالجة كميات هائلة من المعلومات بسرعة، مما يوفر آراء تستغرق من المحكمين البشر وقتاً أطول بكثير. في التحكيم الدولي يمكن لأدوات الذكاء الاصطناعي تحليل السوابق القانونية، والسوابق القضائية، وقرارات التحكيم من مختلف الولايات القضائية لتحديد الأنماط ذات الصلة وتقديم تحليلات تنبؤية، مما يساعد المحامين والمحكمين على اتخاذ قرارات أكثر وعياً[18:ص20].

وإن من أهم تأثيرات الذكاء الاصطناعي في التحكيم الدولي هي قدرته على سد الفجوة بين التقاليد القانونية المختلفة، خاصةً عندما يشارك أطراف من دول أو أنظمة قانونية مختلفة في التحكيم الدولي، فقد يواجهون تحديات بسبب اختلافات في القوانين والمبادئ القانونية والممارسات المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي في عملية التحكيم. وهذا قد يخلق حالة من عدم اليقين والتعقيدات، خاصة عندما يكون الطرفان مختلفين في بالأطر القانونية المطبقة عليهما. فيمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد في معالجة هذه التحديات بتشجيع الممارسين القانونيين ومنظمات التحكيم والمشرعين على وضع وإصدار إرشادات توحد استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم. على سبيل المثال، قدم مركز التحكيم والوساطة في وادي السيليكون(SVAMC) إرشادات تعزز طريقة موحدة للتعامل

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

مع الذكاء الاصطناعي في التحكيم[19]. تعكس هذه التوصيات التفصيلية زيادة الوعي بأن مع تقدم تقنيات الذكاء الاصطناعي، يجب أن تتطور الهياكل التنظيمية التي تشرف على تطبيقها في البيئات القانونية أيضا. يؤكد هذا التحول على الحاجة إلى تحديث الأطر القانونية لتتماشى مع التقدم التكنولوجي، مما يضمن حماية التحكيم العادل ومبادئ السرية. بتقديم إطار موحد لاستخدام الذكاء الاصطناعي، للحفاظ على الاتساق والتوقع في حل النزاعات باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، مما يساعد بدوره على بناء الثقة والاطمئنان في عملية التحكيم ويزيد من الفوائد والاستخدام الإيجابي الكبير للذكاء الذكاء الاصطناعي.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن الذكاء الاصطناعي تبسيط مراجعة الوثائق وعملية الاكتشاف الإلكتروني، والتي غالبا ما تكون جوانب تستغرق وقتاً طويلاً في التحكيم الدولي. بمعالجة اللغة الطبيعية(NLP) وخوارزميات التعلم الآلي، يمكن الذكاء الاصطناعي فرز كميات كبيرة من الوثائق بكفاءة لتحديد المعلومات ذات الصلة، مما يقلل الوقت والتكاليف المرتبطة بالمراجعة اليدوية[20].

علاوة على ذلك، يمكن لقدرات الذكاء الاصطناعي التنبؤ بنتائج التحكيم بتحليل القضايا السابقة التي تحتوي على قضايا أو أنماط وقائع مشابهة. يتيح ذلك للأطراف تقييم احتمالية النجاح واتخاذ قرار ما إذا كان يجب المضي قدماً في التحكيم أو السعي للحصول على تسوية.

ويمكن للأدوات الذكاء الاصطناعي أيضاً المساعدة في صياغة الوثائق القانونية والعقود، مما يضمن الاتساق وتقليل الأخطاء البشرية. على سبيل المثال، يمكن لأدوات الترجمة المبنية على الذكاء الاصطناعي تسهيل التواصل وتبادل الوثائق في التحكيم الدولي، والتي غالباً ما تكون بلغات مختلفة.

كما يمكن للذكاء الاصطناعي دعم جلسات الاستماع الافتراضية بإدارة الجدولة وتعزيز كفاءة الإجراءات عن بعد. حيث تثير الأبحاث المستمرة حول استخدام الذكاء الاصطناعي كصانع قرار، أو ما يعرف ب "قاضي الذكاء الاصطناعي" في التحكيم، أسئلة أساسية حول طبيعة العدالة واتخاذ القرار، مما يبرز الدور المتطور الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني[17:ص4].

ففي الولايات المتحدة الامريكية، تستخدم إحدى محاكم مدينة كاليفورنيا أداة مزودة بتقنية الذكاء الاصطناعية عند إصدار الاحكام القضائية، وإذا كانت هذه التقنية لا تحل محل القاضي إلا إنها على أقل تقدير قد تساعد في توقع نهاية القضية، ويتطلب توقع حكم القضية في القانون تزويد التكنولوجيا بخريطة القانون وتحويل القضايا إلى شفرات مصدرية (Source code) يمكن للآلة قراءتها [21].

وهذا يعني إن التحكيم بالذكاء الاصطناعي لا يقتصر بطبيعته على استخدام الوسائل التكنولوجية في إدارة الإجراءات، بل يتعداها إلى الاستعانة بالخوارزميات في تحليل النزاعات، فرز الادلة، وتقديم توصيات أو قرارات مبنية على معالجة كمية ضخمة من البيانات. وهذا يشكل نقلة نوعية تتجاوز التحكيم الإلكتروني التقليدي، نحو شكل جديد (التحكيم المؤتمت)، حيث تتفاعل هذه التقنية ليست كوسيط فحسب، بل كمكون فاعل في القرار التحكيمي[22:ص45].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

وهذا يعني استخدام الذكاء الاصطناعي من قبل المحكمين أصبح واقعاً عملياً، من صياغة الأوامر الإجرائية إلى تنظيم الأدلة أو حتى المساعدة في إعداد القرار، حيث يقدم الذكاء الاصطناعي وعداً بكفاءة أكبر واتساق وفعالية من حيث التكلفة. لكن ماذا يحدث عندما تأتي هذه الكفاءة على حساب حكم الإنسان؟

قضية حديثة رفعت في محكمة اتحادية أمريكية، **قضية لاباغليا ضد شركة فالف**، تثير هذا السؤال بالضبط. قدم المدعي التماساً لإلغاء حكم التحكيم على أساس أن المحكم اعتمد على الذكاء الاصطناعي إلى حد أنه أوكل دوره القضائي إلى الخارج. بينما لا تزال نتيجة القضية غير مؤكدة، إلا أنها تمثل نقطة انطلاق مثالية لفحص حدود استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم والمسؤوليات القانونية والأخلاقية المرتبطة به [23].

تستعرض هذه المقالة القضايا الرئيسية التي أثارها لاباغليا، وتضعها في سياق الإرشادات الجديدة حول الذكاء الاصطناعي في التحكيم. ينظر في النقطة التي تتجاوز فيها المساعدة الذكاء الاصطناعي حدودها، وما الدور الذي يجب أن تلعبه الشفافية، وتوقعات الأطراف، والعدالة الإجرائية في التنقل في هذا المجال الجديد.

في قضية LaPaglia ضد.Valve Corp ، وهي مستهلك لألعاب الكمبيوتر، قدم السيد لاباغليا (**المدعي**) دعوى تحكيم تديرها **جمعية التحكيم** الأمريكية ("**AAA**") مطالبا بتعويض عن الأسعار الأعلى التي دفعها نتيجة انتهاكات مزعومة لمكافحة الاحتكار من قبل شركة(Valve Corp)**المدعى عليه** مالك متجر الألعاب الإلكتروني Steam Corp، وكذلك بسبب خرق الضمان الناتج عن لعبة كمبيوتر معيبة اشتراها [24] .

تم الاستماع إلى مطالبات المدعي أمام محكم وحيد في جلسة استماع في ديسمبر 2024. استمرت الجلسة لمدة 10 أيام، ووفقا للمدعي، ب فترات التوقف في الإجراءات، أخبر المحكم الأطراف أنه يريد إصدار قرار بسرعة لأنه كان لديه رحلة قادمة مجدولة إلى جزر غالاباغوس .

تم تقديم المذكرة النهائية بعد الجلسة في 23 ديسمبر 2024، وصدر القرار (29 صفحة) في7 يناير 2025 عندما كان من المقرر أن يغادر المحكم في رحلته .

في 8 أبريل 2025، قدم المدعي عريضة لإلغاء حكم التحكيم أمام المحكمة الجزئية الأمريكية للمنطقة الجنوبية من كاليفورنيا(**محكمة المقاطعة**) على أساس أن المحكم، من بين أمور أخرى، يزعم أنه أوكل دوره القضائي إلى الذكاء الاصطناعي.

خلص المدعي إلى أن المحكم استخدم الذكاء الاصطناعي لصياغة حكمه استنادا إلى العناصر الواقعية التالية: روى المحكم قصة عن كيف تم تكليفه بكتابة مقال قصير عن نادي طيران كان عضواً فيه، وأنه استخدم ChatGPTلكتابته لتوفير الوقت.

- أخبر المحكم الطرفين إلى أنه سيغادر قريبا في رحلة إلى جزر غالاباغوس ويريد إنهاء القضية قبل ذلك.
- سأل كاتب محامي المدعي ChatGPT عما إذا كان يعتقد أن فقرة معينة كتبها بشر أو الذكاء الاصطناعي، وأوضح ChatGPT أن صياغة الفقرة غير المريحة، وفيها تكرار، وعدم الاتساق، والتعميم المفرط تشير إلى أن المقطع تم إنشاؤه بواسطة الذكاء الاصطناعي وليس من إنسان.

اعتمد المدعي على المادة (4/أ/10) من قانون إدارة الطيران الفيدرالية، التي تسمح بحدوث فراغ عندما يتجاوز المحكم صلاحياته بالتصرف خارج نطاق اتفاقية الطرفين التعاقدية.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

أكد المدعي أن الحكم يجب أن يلغى؛ لأنه بالاعتماد المزعوم على الذكاء الاصطناعي، تجاوز المحكم سلطته الملزمة بنطاق اتفاقية التحكيم بين الأطراف، التي تمنح المحكم المحايد صلاحية حل النزاعات بينهم وتلزم المحكم بتقديم قرار مكتوب وبيان أسباب حكمه. أما في الحالات التي يعتمد فيها المحكم على الذكاء الاصطناعي، فإن هذا يخون توقعات الأطراف بشأن قرار منطقي يصدره محكم بشري وتفويض اتخاذ القرار إلى شخص غير المحكم المعين في الاتفاقية، وهو الذكاء الاصطناعي.

لم تصدر المحكمة الجزئية بعد حكماً بشأن عريضة المدعي، ولكن رغم أي حجج واقعية أو قانونية قد تطرح ضد مطالبة المدعي، تثير هذه القضية أسئلة مهمة حول مستقبل التحكيم: هل يجب على المحكمين الاعتماد على الذكاء الاصطناعي؟ أم لا؟

من الملاحظ أنه للوهلة الأولى، يبدو الذكاء الاصطناعي تطوراً مرحبا به في مجال التحكيم. ويوفر إمكانية تسريع الإجراءات بتنظيم وتلخيص كميات كبيرة من البيانات بسرعة، مما يقلل من عبء عمل المحكمين. ولكن مع ذلك فإن استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم ليس خالياً من المخاطر، أبرزها استقلالية المحكم ومسؤوليته في اتخاذ القرار، خاصة عندما يعتمد على الذكاء الاصطناعي لتقييم المسائل الواقعية أو القانونية أو الأدلة، فأنظمة الذكاء الاصطناعي معرضة للهلوسات، أي توليد معلومات معقولة لكنها غير دقيقة أو خاطئة تماماً، إذا لم يتم المراجعة والتحقق بعناية من قبل المحكم، فقد تؤثر هذه الأخطاء على جودة وموثوقية القرار، مما يوجب على المحكم تقديم قرار منطقي ودقيق [25].

على الرغم من أن قواعد معظم مؤسسات التحكيم الكبرى (مثلICC، LCIA، SIAC، HKIAC، إلخ) لا تزال صامتة حالياً بشأن استخدام المحكمين الذكاء الاصطناعي، بدأت أدوات القانون الحديثة في سد هذه الفجوة، وتقديم إرشادات للمحكمين عند استخدام الذكاء الاصطناعي في عملية التحكيم.

ومن الأمثلة على ذلك إرشادات مركز التحكيم والوساطة في وادي السيليكون ("**SVAMC**") **حول استخدام الذكاء الاصطناعي** في التحكيم **إرشادات(SVAMC)**، التي نشرت في 30 أبريل 2024. تقدم هذه إرشادات إطاراً حول المبادئ العامة لاستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في التحكيم في وقت تزداد فيه قوة هذه التقنيات وشعبيتها. وتهدف هذه الارشادات إلى مساعدة المشاركين في التحكيم على التنقل في التطبيقات المحتملة الذكاء الاصطناعي .

يحدد الجزء الثالث من إرشادات SVAMC بشكل خاص إرشادات للمحكمين، بما في ذلك المادة رقم(6)(عدم تفويض مسؤوليات اتخاذ القرار): لا يجوز للمحكم تفويض أي جزء من تفويضه الشخصي لأداة من أدوات الذكاء الاصطناعي، وهذا يعني ان استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي من قبل المحكمين لا يحل محلهم في التحليل المستقل للوصول إلى الحقائق والقانون والأدلة.

والمادة(7)(احترام الإجراءات القانونية الواجبة): لا يجوز للمحكم الاعتماد على المعلومات الذكاء الاصطناعي خارج السجل دون تقديم إفصاحات مناسبة للأطراف مسبقا، وعلى الأقل من الناحية العملية، السماح للأطراف بالتعليق عليها. عندما لا تستطيع أداة الذكاء الاصطناعي الاستشهاد بمصادر يمكن التحقق منها بشكل مستقل، لا يجوز للمحكم أن يفترض وجود هذه المصادر أو يتم توصيفها بدقة بواسطة أداة الذكاء الاصطناعي.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

والمادة 8 (التقدير التقديري في استخدام الذكاء الاصطناعي من قبل المحكمين) أن المحكمين قد ينظرون في استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لتعزيز عملية التحكيم، بما في ذلك كفاءة الإجراءات وجودة اتخاذ القرار لدى المحكم، لكن يجب على المحكمين ألا يتنازلوا عن صلاحياتهم في اتخاذ القرار لصالح الذكاء الاصطناعي ويجب عليهم تجنب تفويض أي مهام إلى أدوات الذكاء الاصطناعي إذا كان هذا الاستخدام يمكن أن يؤثر على القرارات الإجرائية أو الجوهرية. وتذكر المادة أيضا المحكمين بضرورة التحقق بشكل مستقل من دقة وصحة المعلومات التي تم الحصول عليها عبر الذكاء الاصطناعي، لمنع التأثير غير المبرر على قراراتهم .وأخيرا، تنص المادة على أن المحكمين يجب أن يتحملوا المسؤولية عن جميع جوانب الحكم، بغض النظر عن أي استخدام الذكاء الاصطناعي للمساعدة في عملية اتخاذ القرار.

والمادة 9 (الشفافية في استخدام الذكاء الاصطناعي من قبل المحكمين) يجب على المحكم التشاور مع الأطراف، وكذلك مع محكمين آخرين في نفس المحكمة، حول ما إذا كان بإمكانهم استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي طوال إجراءات التحكيم.

ولو رجعنا إلى قضية لاباغليا ضد شركة فالف، لفحص سلوك المحكم المزعوم مع وضع هذه الإرشادات في الاعتبار.

نستنتج أن: قضية لاباغليا ضد فالف كورب – رغم أنها لا تزال معلقة وتستند إلى مزاعم لم تقم قضائياً بعد – تثير تساؤلات مهمة وفي الوقت المناسب حول دور الذكاء الاصطناعي في اتخاذ قرارات التحكيم. حتى إذا ظل الأساس الواقعي لعريضة المدعي غير مؤكد، فإن القضية توضح بشكل مفيد أنواع التحديات والتعقيدات التي قد تنشأ عندما يعتمد المحكمون، أو يشتبه في اعتمادهم، على أدوات الذكاء الاصطناعي في صياغة القضايا.

كما يوضح التحليل أعلاه، يجب أن يوجه مبدأ أساسي لا يمكن للمحكمين أن يفوضوا وظيفتهم القضائية إلى طرف ثالث – سواء بشري أو آلي – ولا يمكنهم السماح للتكنولوجيا بأن تضعف منطقهم المستقل. بينما قد يساعد الذكاء الاصطناعي في المهام الإدارية أو الصياغة، ولكن لا يمكنه أن يحل محل المحكم شخصياً في تدوين الحقائق والأدلة وتطبيق القانون. ولا سيما الشفافية لا تقل أهمية، عندما يستخدم المحكمون أدوات الذكاء الاصطناعي، يجب عليهم الإفصاح عن ذلك للأطراف، وربما طلب موافقتهم المسبقة على ذلك، فقد توضح الإرشادات مثل تلك الصادرة عن SVAMC وCiarb أن المحكمين يتحملون المسؤولية النهائية عن دقة ونزاهة وكتابة الحكم البشري لقراراتهم.

3-2 المطلب الثاني: التحديات التي تواجه استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم

بالرغم من فوائد الذكاء الاصطناعي في التحكيم الدولي، إلا أنه لا يخلو من مخاوف وتحديات يجب تسليط الضوء عليها لغرض معالجتها، من أجل ضمان الاستخدام السليم للذكاء الاصطناعي في مجال التحكيم، ومن هذه التحديات ما يلي:

أولاً: العدالة في اتخاذ القرار: تعتمد أنظمة الذكاء الاصطناعي بشكل كبير على البيانات التي يتم تدريبها عليها؛ إذا كانت هذه البيانات متحيزة، فقد تعكس توقعات وقرارات الذكاء الاصطناعي هذه التحيزات أيضاً، مما قد يؤدي

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

إلى نتائج غير عادلة[26] تكتسب هذه القضية أهمية خاصة في التحكيم الدولي، حيث من الضروري النظر في الفروق الثقافية والقانونية والاجتماعية التي تختلف بين الولايات القضائية لأطراف النزاع [27] .

ثانياً: تأمين البيانات: نظراً لأن التحكيم غالباً ما يتعامل مع معلومات حساسة وسرية، تتمثل بمستندات تجارية يتطلب تأمين تلك البيانات، خصوصاً عند استخدام أنظمة سحابية أو الذكاء الاصطناعي[15:ص401]، فالتعامل مع بيانات قانونية كالعقود، ودلائل، وإفادات يتطلب تأميناً قانونياً لحماية الخصوصية وسرية البيانات. ويكمن الخطر من تسريب البيانات خاصة في البيئة الإلكترونية. فإن استخدام الذكاء الاصطناعي قد يزيد من خطر اختراق البيانات، مما يجعل من الضروري ضمان وجود تدابير أمنية قوية لحماية نزاهة عملية التحكيم. بالإضافة إلى ذلك، يفتقر الذكاء الاصطناعي إلى الفهم الدقيق والحكم البشري الذي يوفره المحكمون ذوو الخبرة، فالتحكيم هو ليس مجرد تطبيق ميكانيكي للقواعد، بل يتطلب تقديراً عميقاً للسياق والدوافع والعوامل الثقافية التي تؤثر على الأطراف المعنية، وبدون هذا اللمس البشري المحكي، قد يؤدي الذكاء الاصطناعي إلى قرارات مبسطة أو غير مناسبة [28:ص13]. لذا فالذكاء الاصطناعي مناسب أكثر للنزاعات البسيطة والتكرارية (مثل نزاعات المستهلك في التجارة الإلكترونية)، أما النزاعات المعقدة (قانونية، فنية، لها جوانب إنسانية) قد تتطلب تدخلاً بشرياً .

ثالثاً: وضع قواعد قانونية وتنظيمية واضحة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم: إذا اتخذ نظام الذكاء الاصطناعي قراراً خاطئاً أو متحيزاً، فمن الذي سيتحمل المسؤولية. لذلك فإن وضع إرشادات أخلاقية واضحة وأطر تنظيمية أمر بالغ الأهمية لضمان استخدام الذكاء الاصطناعي بطريقة مسؤولة وشفافة، مما يحافظ على نزاهة عملية التحكيم.

رابعاً: الشرعية القانونية للمحكم: قد لا تكون كل الأطراف مستعدة لقبول قرار صادر من نظام ذكي دون إشراف بشري كامل، بعض الأطراف لا تثق في أنظمة الذكاء الاصطناعي، وربما يرفضون استخدامها كطرف محكّم ويفضلون ان يكون شخصاً طبيعياً، كون ان المحكم الآلي لا يمتلك الذكاء العاطفي، أي عدم قدرته على التعاطف مع الحالات التي يتعامل معها المحكم البشري عند وجود حالات إنسانية يتعامل معها المحكم البشري بواسطة روح القانون، ومن الصعوبة ادراج خوارزمية التعاطف كي يتعامل معها المحكم الآلي [2:ص323]. مما يثير أسئلة حول مدى قانونية التحكيم الذي تديره أنظمة AI بالكامل. هذا يطرح سؤالًا حول ما إذا كانت قرارات المحكم الآلي قانونية ومنفذة.

خامساً: الشفافية: بعض خوارزميات الذكاء الاصطناعي صعبة التفسير، مما قد يقلل الثقة لدى الأطراف إذا لم يفهموا كيف وصلت الآلة إلى القرار، هذا قد يعيق الثقة في نتائج التحكيم، خصوصاً عندما تتعلق بالقضايا القانونية الحساسة. وهذا ما يقود إلى التساؤل عن كيف يمكن أن يتأثر مبدأ حياد القاضي الأساسي في ظل استخدام العدالة الخوارزمية؟ وما يعقد هذه المسألة هو عدم وجود دليل قاطع يضمن حيادية العدالة الخوارزمية ذاتها. بخلاف الحال بالنسبة للعدالة التقليدية التي تقوم القرينة على استقلال وحيادة القاضي الطبيعي، ومن ثم على من يدعي خلاف ذلك تقديم الدليل على انحياز القاضي. لذا يجب أن يرتكز استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي على مبادئ الشفافية والحيادة التي وضعها المشرع [29].

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

سادساً المسؤولية: من الذي يتحمّل المسؤولية إذا أخطأ نظام الذكاء الاصطناعي في التقييم أو أصدر قراراً خاطئًا، أو متحيزاً؟. هل هو المطوّر، أو مزوّد المنصة، أم الأطراف التي وافقت على الاستخدام؟.

سابعاً: التحديات التقنية: خلل الخوارزميات، الأخطاء البرمجية قد تؤدي إلى قرارات غير عادلة، واختراق الأنظمة، مما يشكّل خطراً على سرية المستندات. الاعتماد على البيانات إذا كانت البيانات المستخدمة منحازة، ستكون القرارات منحازة.

ثامناً: التحديات الأخلاقية: التحيز الخوارزمي قد يكون النظام منحازاً ضد جنس أو جنسية معينة [17:ص5] .

4- الخاتمة

4-1 النتائج:

1- إن دور الذكاء الاصطناعي في التحكيم التجاري يتمثل بكونه أداة مساعدة ومساندة وداعمة للمحكمين في جمع وتحليل البيانات والمستندات واختيار المحكمين، وتحليل حجج الخصوم، بالإضافة إلى صياغة مسودات القرارات. ولكنه لا يحل محلهم في اتخاذ القرار النهائي.

2- إن التحكيم المدعوم بالذكاء الاصطناعي يجمع بين مبادئ التحكيم التقليدي كالاستقلال والحياد والسرية، والمزايا التقنية للأنظمة الذكية كالقدرة على تحليل البيانات والضخمة وتقديم التوصيات على أسس علمية.

3- أن دمج الذكاء الاصطناعي في التحكيم له تأثير قوي على عملية التحكيم الدولي بشكل عام بزيادة الكفاءة وتقليل الوقت الذي تستغرقه القضايا، خاصة مع الاستخدام المتزايد للتحكيم كآلية لحل النزاعات.

4- إن تأثير الذكاء الاصطناعي يعزز التحكيم دون تغيير مبادئه الأساسية بشكل جذري. طالما أن التكنولوجيا تدار بعناية، فإنها تعزز الكفاءة، وتوفر السرعة والدقة وتقلل التكاليف، وتحسن الاتساق في اتخاذ القرار، وقدرة على تحليل البيانات الضخمة دون أن تشكل تهديداً كبيراً لعملية التحكيم ككل.

5- ان دمج الذكاء الاصطناعي في اتفاقات التحكيم وإجراءاته وأحكامه، يثير تحديات قانونية جوهرية، تشمل اشكاليات الشفافية، واحتمال التحيز الخوارزمي، وأمن البيانات، في ظل غياب معايير دولية موحدة لتنظيم هذه الممارسات. على الرغم من التحديات التي قد تنشأ من دمج وتطبيق واستخدام هذه الأدوات، إلا أن هذه التحديات يمكننا التغلب عليها بمعالجة وتقييم هذه التحديات بعناية، الأمر الذي يزيد من فوائد التحكيم الدولي كآلية لحل النزاعات.

6- مع استمرار التطوّر التقني، من المتوقع أن يصبح الذكاء الاصطناعي جزءاً أساسيًا من منظومة التحكيم الحديثة، خاصة مع تبني المراكز الدولية آليات التحكيم الإلكتروني، لكن يبقى الحل الأمثل هو النظام الهجين الذي يجمع بين خبرة الإنسان وقدرة الآلة، لضمان العدالة وسلامة القرارات.

4-2 التوصيات:

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

1- وضع إطار تشريعي متكامل للتحكيم الذي يتم باستخدام الذكاء الاصطناعي على المستوى الوطني والدولي، يشمل تحديث قوانين التحكيم والاتفاقيات الدولية ذات الصلة. بما يوافق بين المبادئ الأساسية للتحكيم التقليدي والضوابط التقنين الحديثة.

2- تعزيز الشفافية في خوارزميات اتخاذ القرار، بما يضمن فهم الاطراف لكيفية عمل الخوارزميات، مع تحديد الجهة المسؤولة عن القرارات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي.

3- تدريب المحكّمين والمحامين على أدوات الذكاء الاصطناعي. وتنظيم العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والمحكم البشري بنصوص قانونية تحدد بدقة دور الانظمة الذكية في الدعم الفني والاستشاري.

4- حماية البيانات الرقمية وضمان أمنها. فلا بد من تحقيق التوازن بين المبادئ الأساسية للتحكيم كالسرية والإفصاح والموضوعية، ومتطلبات استخدام الخوارزميات خاصةً تلك التي تتعلق بأمن البيانات والتحيز الخوارزمي.

5- إطلاق منصات عربية متخصصة في التحكيم الإلكتروني الذكي.

6- وضع معايير وضوابط دولية وأمنية ملزمة عند استخدام الذكاء الاصطناعي، لضمان نزاهة العملية التحكيمية.

CONFLICT OF IN TERESTS

There are no conflicts of interest

المصادر

[1] ينظر د. محمود محمد محمد مهني، استخدام التسويق الإلكتروني لتطبيقات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة وأثره على الخصوصية في العصر الرقمي، بحث منشور في مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية، المجلد 8، العدد 3، يناير 2022.

[2] ينظر وسام عادل كاظم، توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في عمليات التحكيم التجاري الدولي، بحث منشور في مجلة دراسات البصرة، السنة التاسعة عشر، ملحق العدد (56) / كانون الأول، 2024.

[3] Kathleen Paisley & Edna Sussman, Artificial Intelligence Challenges and Opportunities for International Arbitration, 11 N.Y.DISP.RESOL.LAW. (2018).

[4] ينظر د. أحمد عبد العظيم علي، ثورة الذكاء الاصطناعي وأثره على مهنتي المحاسبة والمراجعة، الدار العالمية للنشر والتوزيع، مصر 2021.

[5]Barr, A, Feigenbaum E.A: The handbook of Artificial Intelligence, Kaufmann William Inc, New York, USA, 1980.

[6] Minsky M: Steps toward Artificial Intelligence, Proceedings of the IRE, USA, 1961.

[7] E. Rich, Artificial Intelligence and the Humanities, Paradigm Press, 1985.

[8] ينظر بوزيد سفيان، توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التسويق الإلكتروني، بحث منشور في مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 12، العدد1، السنة 2022.

[9] ينظر د. أحمد باز محمد متولي، التحكيم التجاري الدولي الإلكتروني في ظل تكنولوجيا التحول الرقمي، بحث منشور في مجلة القانون والاقتصاد، العدد (81) سبتمبر، 2023.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[10]Vannieuwenhuyse (G.), Arbitration and New Technologies; Mutual Benefits, J. Int'L. Arb., 2018.119.

[11]Charte éthique européenne d'utilisation de l'intelligence artificielle dans les systèmes judiciaires et leur environnement, adoptée lors de la 31e réunion plénière de la CEPE, Strasbourg 3-4 décembre 2018, disponible sur le site, https://www.rm.coe.int

[12] Gülüm Bayraktaroğlu-Özçelik and Ş. Barış Özçelik, Use of AI-Based Technologies in International Commercial Arbitration, European Journal of Law and Technology, Vole 12 No.1 (2021).

[13]Steinhardt, J., Koh, P.W. and Liang, Certified Defenses for Data Poisoning Attacks. Proceedings of the 31st International Conference on Neural Information Processing Systems, Long Beach, December 2017.

[14] Born, G.B. Chapter 20: Confidentiality in International Arbitration. In Born, G.B., Ed., International Commercial Arbitration, Kluwer Law International, Alphen aan den Rijn,2014.

[15] ينظر بومالة كنزة وبن تركية لبندة أديبة، الذكاء الاصطناعي والتحكيم الإلكتروني في حل نزاعات التجارة الإلكترونية، بحث منشور في مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، عدد خاص/ سبتمبر 2025.

[16] ينظر أحمد عمر فلاح العطين، وعمر فلاح بخيت، التحديات القانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم التجاري الدولي، دراسة في حماية البيانات الشخصية، جرش للبحوث والدراسات، مجلد 25، العدد2، 2025.

[17] ينظر **ليان الفطاري**، الذكاء الاصطناعي في التحكيم الدولي: ما المشكلة الكبيرة؟، بحث منشور بتاريخ 22 أكتوبر 2024على الموقع الإلكتروني الآتي : https://share.google/t6Cau2n8Me9wHSCm6.

[18] ريم الرشيد و أوليانا باردين، "دور الذكاء الاصطناعي في التحكيم الدولي"، مراجعة التحكيم العالمية (25 يوليو2019)، بحث منشور على الموقع الإلكتروني الآتي
https://globalarbitrationreview.com/review/the-arbitration-review-of-the-americas .

[19] شركة JAMS تضع معيارا جديدا بقواعد التحكيم الخاصة الذكاء الاصطناعي"، مقال كتب بواسطة موظفي نيوزلاين في (13 مايو 2024، منشور على الموقع الآتي:
https://newsline.haystackid.com/jams-sets-new-standard-with-ai-specific-arbitration-rules/.

[20] كول سترايكر وجيم هولدزورث، "ما هو معالجة اللغة الطبيعية(NLP) ؟"مقال منشور بتاريخ (6 يونيو 2024).
وعلى الموقع الآتي: https://www.ibm.com/topics/natural-language-processing.

[21] Judges now using Artificial Intelligence to Rule on Prisoners, Science & Technology. February 07, 2018.
https://learningenglish.voanews.com/a/ai-used-by-judges-to-rule-on-prisoners/4236134.html.

[22] عبد الله سعيد الكتبي، التنظيم القانوني لاتفاق التحكيم الإلكتروني في دولة الامارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير، كلية القانون– جامعة الامارات العربية، 2020.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq

[23] تنظر القضية بالتفصيل : في مقال بعنوان (عندما يستخدم المحكمون الذكاء الاصطناعي: لاباغليا ضد فالف وحدود الفصل) منشور بتاريخ 4/19/ 2025، وعلى الموقع الإلكتروني الآتي: Aceris Law https://share.google/BleZqpvrWUKw5bvL6

[24] عريضة لإلغاء حكم التحكيم؛ مذكرة النقاط والسلطات الداعمة لها في 2، *لاباغليا ضد شركة فالف*، رقم (3:25) 00833–cv–(ساوث داكولاتا كاليفورنيا)، 8 أبريل 2025.

[25] أ. سينغ تشوهان، مستقبل الذكاء الاصطناعي في التحكيم: الخط الفاصل بين الخيال والواقع، مقال منشور في 26 سبتمبر 2020، وعلى الموقع الإلكتروني الآتي:
https://arbitrationblog.kluwerarbitration.com/2020/09/26/future-of-ai-in-arbitration-the-fine-line-between-fiction-and-reality/.

[26] إليوت فريدمان، مارتا غارسيا بيل، فيرونيكا تيموفيفا، ديسموند تشونغ، "الذكاء الاصطناعي التوليدي: الفرص والمخاطر في التحكيم"، 2024، مقال منشور على الموقع الآتي:
https://www.freshfields.com/en-gb/our-thinking/campaigns/international-arbitration-in-2024/generative-ai-opportunities-and-risks-in-arbitration/.

[27] التحيز الخوارزمي والعدالة: تحد حاسم الذكاء الاصطناعي،2024، مقال منشور على الموقع الآتي:
https://www.justthink.ai/blog/algorithmic-bias-and-fairness-a-critical-challenge-for-ai.

[28] براين سبيساك، لويس ب. روزنبرغ، وماكس بيلبي، مقال بعنوان " مبدأ لاستخدام الذكاء الاصطناعي بمسؤولية"، في 30 يونيو 2023، ص13، منشور على الموقع الآتي:
. https://hbr.org/2023/06/13-principles-for-using-ai-responsibly.

[29] L. Cadiet, L’open data des décisions de justice, Rapport nov. 2017, remis à Mme la Garde des Sceaux, ministre de la Justice, 9 janv. 2018, Recommandation n° 20.

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a
Creative Commons Attribution 4.0 International License
Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652
www.journalofbabylon.com/index.php/JUBH Email: humjournal@uobabylon.edu.iq